السمة الخامسة : محدودية القاعدة العمالية المنتظمة داخل الحركة النقابية العمالية

على الرغم من اتساع نطاق تأسيس النقابات العمالية خلال السنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧ الا ان الحركة النقابية ظلت تضم قطاعا صغيرا فقط من قاعدتها العمالية . كما ان كل نقابة كانت ايضا تضم قلة قليلة من عمال القطاع المهني والصناعي الذي تمثله . ففي شباط ١٩٥٥ كان عدد اعضاء ١٦ نقابة عمالية يوازي ٣٩٤٠ عضوا (اي بمتوسط ٢٤٦ عضوا لكل نقابة) وقد ارتفع عدد اعضاء ١١ نقابة من ١٧٥٥ عضوا في ديسمبر (كانون الاول) ١٩٥٤ الى ٢٠٩٠ عضوا في شباط ١٩٥٥ . اي من متوسط ١٦٠ عضوا لكل نقابة الى متوسط ٢٨١ عضوا (١٥) .

وعلى الرغم من عدم وجود ارقام شاملة عن تعداد عضوية كل نقابة الا ان الإمثلة التالية تبين وضع قسم هام من الحركة النقابية ، ففي العام ١٩٥٥ كان عدد اعضاء نقابة السواقين ٨٠٠ عضو ، وهي اكبر نقابة من حيث العضوية ، بينما كان عدد اعضاء نقابة عمال الفنادق والمطاعم والمقاهي ٣٥٠ عضوا ، وعدد اعضاء نقابة عمال الانشاءات ٢٠٠ عضو . وكانت نقابات عمال الاسمنت والسكك الحديدية والكهرباء تضم ٢٥٠ عضوا في كل منها (١٦) .

ويعود تدني حجم القاعدة المنظمة للحركة العمالية الاردنية في مرحلتها التأسيسية الى جملة من العوامل الموضوعية والذاتية ، لعل اهمها هو تفتيت قطاعات العمال والشغيلة والمستخدمين

شروط الانتخابات وموعد قبول الترشيح وانتهائه وموعد تسديد الاشتراكات والرسوم المتأخرة . كما نص على تعيين لجنة للاشراف على الانتخابات من غير المرشحين وتنظيم جدول بأسماء الناخبين والمرشحين . كما نص ايضا على ان الانتخاب يتم بالاقتراع السري ، ويعتبر الانتخاب قانونيا بحضور اكثر من نصف الاعضاء ، واذا لم يكتمل العدد في الاجتماع الاول يعتبر الانتخاب الثاني بعد اسبوع قانونيا مهما كان عدد الحضور .

ويتضمن النظام الداخلي ضوابط لحسن سير عمل الهيئة الادارية للنقابة ، فينص على فصل كل عضو من اعضائها ، اذا تخلف عن حضور اجتماعاتها ثلاث مرات متوالية دون عذر مقبول . واذا لم يحضر في المرة الرابعة بعد انذاره يفصل وينتخب بديل له . ويحق لكل عامل مسدد جميع اشتراكاته ان يرشح نفسه بعد مضي ٣ اشهر على انتسابه للنقابة .

ويعطي النظام الداخلي حق فصل احد او كل اعضاء الهيئة الادارية بطلب من نصف اعضاء النقابة ، ويعتبر طلبهم هذا قرارا وتوجه الدعوة لانتخابات جديدة . اما حل النقابة فلا يتم الا بموافقة ثلثي اعضاء النقابة .

ويعتبر النظام الداخلي لنقابة المطابع نموذجا على بساطة التنظيم النقابي ، وعلى طابعه الديمقراطي ، واحترامه لحقوق الاعضاء دون اخلاله بسلامة ووحدة النقابة . واذا صح قول السيدين خريس والصفدي من ان النظام الداخلي لنقابة عمال المطابع كان نموذجا لما اتفقت ان تسير بموجبه معظم النقابات العمالية المسجلة في الاردن ، فان هذا يعني ان الشروط الداخلية للحركة العمالية في مرحلة تأسيسها كانت متقدمة بمراحل عن وضعها في الوقت الراهن .